الأمم المتحدة

A/67/871–S/2013/298

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

وفقا للتعليمات الواردة من حكومة جمهورية أذربيجان، أود أن ألفت انتباهكم إلى الرسالة المؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية أرمينيا (S/2013/279) فيما يتعلق بالإحاطة التي قدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مجلس الأمن في ٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

280513 240513 13-34225 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن الجدير بالذكر أن الممثل الدائم لأرمينيا، على عكس ما جاء في رسالته المتطابقة تقريبا والموجهة في المناسبة ذاتها في العام الماضي (انظر S/2012/88)، لم يعرب عن استيائه هذه المرة لمباشرة المناقشات بشأن مسألة داغليك غاراباخ (ناغورني – كاراباخ) في مجلس الأمن، وهو أمر يثير الاستغراب. وسبب عدم الاتساق هذا بسيط يكمن في أنه على الرغم من معارضة أرمينيا حتى لذكر المشكلة أو تناول جوانبها المختلفة خارج ما تسميه ''الشكل المتفق عليه''، فإن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بل أيضا الغالبية العظمى من أعضاء المجلس، قاموا بالإشارة إلى المسألة تحديدا أو بإبداء تعليقات جوهرية بشأنها.

ويبدو أيضا أن الممثل الدائم لأرمينيا استمع دون اهتمام إلى البيان الذي أدلت به أذربيجان في جلسة الإحاطة (انظر S/PV.6961). وإلا كان سيمتنع عن القول إن ''ممثل أذربيجان لم يعترف حتى بدور الرؤساء المشاركين وبمساهمتهم في عملية السلام''. فقد أشارت أذربيجان في بيانها إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا توفر ''محفلا قائما باستمرار لإجراء المناقشات المتعلقة بتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان''، وأحاطت ''علما على نحو إيجابي بدعم الرئيس الحالي لجهود الوساطة في هذا الصدد''.

ومن الواضح أن الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لأرمينيا لم تكتف بعدم الرد على الحجج المذكورة في بيان أذربيجان، بل قدمت أيضا مثالا هاما آخر على تشويه أرمينيا للحقائق وتجاهلها البين لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهكذا، تذهب أرمينيا إلى أن أذربيجان رفضت زعما الامتثال للأحكام الرئيسية لقرارات مجلس الأمن لعام ١٩٩٣ المتعلقة بإرساء وقف لإطلاق النار، وبالتالي عرقلت تنفيذها في الوقت المناسب وأبطلت الأثر المقصود منها. والعديد من الحقائق والوثائق، بما في ذلك المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الأمن وبيانات وتقارير رؤساء مؤتمر مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تفند بسهولة تفسير أرمينيا للأحداث، وتثبت عدم امتثالها المتعمد للقرارات ومحاولاتها المتسقة الرامية إلى عرقلة عملية السلام. وفي الواقع، كانت المطالب الإقليمية لأرمينيا تجاه أذربيجان وأعمالها العسكرية ضدها تهدف منذ البداية إلى الاستيلاء على الأراضي بالقوة وإجراء تغيير جذري في تكوينها الديمغرافي.

وألقى الممثل الدائم لأرمينيا اللوم مرة أخرى وبلا مبرر على أذربيجان على ما زعم أنه تضليل منها لأعضاء مجلس الأمن بشأن عمل واستنتاجات البعثتين اللتين أوفدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأراضي المحتلة في أذربيجان في عام ٢٠٠٥ لتقصي الحقائق وفي عام ٢٠١٠ لإجراء تقييم ميداني. غير أن النتائج التي توصلت إليها البعثتان المذكورتان غنية عن البيان. فقد سعت البعثة الأولى لعام ٢٠٠٥ إلى أن تقدم في تقريرها تحليلا لحالة

المستوطنين في المناطق المحتلة خارج إقليم داغليك غاراباخ في أذربيجان. وخلصت إلى أن ”تعداد المستوطنات في المناطق التي نوقشت في هذا التقرير والتي أجرت البعثة مقابلات مع سكانها، أو أحصتهم، أو رصدتهم مباشرة هي كالآتي: في مقاطعة كيلبجار حوالي ٥٠٠ ١ نسمة؛ وفي مقاطعة أغدم من ٨٠٠ إلى ٠٠٠ ١ نسمة؛ وفي مقاطعة فيزولي أقل من ١٠ أفراد؛ وفي مقاطعة جبرايل أقل من ١٠٠ نسمة؛ وفي مقاطعة زانغلان من ٧٠٠ إلى ٠٠٠ ١ نسمة؛ وفي مقاطعة كوباتلي من ٠٠٠ ١ إلى ٥٠٠ ١ نسمة. وهكذا، فإن استنتاجات البعثة بشأن عدد المستوطنين لا تتطابق تماما مع تعداد السكان الذي قدمته السلطات المحلية، حيث فاق ما توصلت إليه البعثة“ (انظر A/59/747-S/2005/187، الصفحة ٤٢).

ومن الأساسي الإشارة إلى أنه لم يكن الأرمن يقيمون في أي من المقاطعات المذكورة أعلاه من أذربيجان قبل بدء النزاع. وفي عام ٢٠١٠، قام رؤساء مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصحبة مسؤولين في تلك المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بإجراء بعثة تقييم ميداني في الأراضي المحتلة في أذربيجان. وخلصت البعثة إلى أن حوالي ٠٠٠ ١٤ مستوطن أرميني قد حلّوا محل الأذربيجانيين البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٠٠ نسمة الذين أجبروا على النزوح (انظر A/65/801-S/2011/208). ولا توجد شكوك بشأن الطابع المتعمد والمنظم للمستوطنات. فقد لاحظت بعثة تقصي الحقائق في تقريرها لعام ٢٠٠٥ ”أنه يمكن عزو حوافز استيطان متباينة إلى السلطات داخل مختلف الأقاليم“ (A/59/747-S/2005/187، الصفحة ٤٤). ووفقا لما ذكره الفريق الدولي المعني بالأزمات، تشمل هذه الحوافز، من بين أمور أخرى، ”السكن المجاني، والبنى التحتية الاجتماعية، وتوفير المرافق بتكلفة ميسورة أو بالمجان، والضرائب المخفّضة، والأموال، والمواشي“ (تقرير الفريق الدولي المعني بالأزمات المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الصفحة ٧ من النص الأصلي).

ومما لا جدال فيه أن أرمينيا، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، والنظام الانفصالي التابع لها في الأراضي المحتلة في أذربيجان هما الجهتان الوحيدتان اللتان يدعوهما الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تغير الطابع الديمغرافي أو الاجتماعي أو الثقافي لتلك المناطق (مثل زيادة الاستيطان وإقامة نصب تذكارية وتغيير أسماء الأماكن). وأقدمت أرمينيا، سواء بصورة مباشرة عن طريق استخدام قواتها المسلحة ووكلائها أو على نحو غير مباشر من خلال استخدام النظام الانفصالي التابع لها في إقليم داغليك غاراباخ وعناصر أخرى تتحمل المسؤولية الدولية عنها، بانتهاك القانون الدولي بالاستيلاء على ذلك الإقليم والمناطق المحيطة

به من أذربيجان ومواصلة احتلالها والسيطرة عليها. وبعبارة أخرى، فإن أرمينيا ليست مسؤولة عن أعمال قواتها المسلحة وأجهزتها الأخرى وموظفيها الحكوميين فحسب، بل أيضا عن أعمال النظام الانفصالي التابع لها الذي أنشأته بصورة غير قانونية في الأراضي المحتلة في أذربيجان.

ولهذا السبب، لم يفسر الممثل الدائم لأرمينيا في رسالته سبب بقاء توصيات بعثتي تقصي الحقائق والتقييم الميداني اللتين قادتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حبرا على ورق. كما امتنع عن التعليق على التقارير المتعلقة بنقل الأرمن السوريين إلى الأراضي المحتلة ومحاولات بلده إقامة رحلات جوية من تلك المناطق وإليها. وبالفعل، فإن الحقائق تستعصي على الطمس، وحتى التزييف المحبوك اللصيق بأساليب الدعاية التي تنهجها أرمينيا غير قادر على تغيير الحقائق والأدلة.

وتعتبر التخمينات بشأن ''كراهية الأرمن'' الوهمية، واختلاق القصص بخصوص ''الأعمال التخريبية الممنهجة'' و ''ازدراء القيم الإنسانية والتراث البشري'' و ''تشجيع العنصرية وإظهارها والجرائم بدافع الكراهية'' في أذربيجان هي أيضا أقاويل مثيرة للسخرية ولا تصمد أمام التمحيص. ويتجاهل أصحاب هذه الافتراءات حقيقة بسيطة، وهي أنه بخلاف أرمينيا التي أقدمت على التطهير العرقي الكامل لكل من أراضيها والأراضي المحتلة في أذربيجان من جميع السكان غير الأرمن ونجحت في إنشاء ثقافة أحادية العرق على نحو فريد في تلك المناطق، حافظت أذربيجان على تنوعها العرقي والثقافي حتى اليوم، ويعيش الكثير من الأرمن ليس فقط في إقليم داغليك غاراباخ، ولكن أيضا في العاصمة ومدن أذربيجان الرئيسية الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يُترك أي معْلَم من المعالم التاريخية والثقافية بأذربيجان سالما، كما لم يفلت أي مكان مقدس من التدنيس سواء في الأراضي المحتلة أو في أرمينيا. ويجري الاضطلاع بجهود ممنهجة من أجل تغيير المعالم التاريخية والثقافية للمناطق المحتلة. وهكذا، وفي انتهاك واضح للقانون الدولي، لا يستهدف تنفيذ مشاريع ''إعادة الإعمار'' و ''التنمية'' المزعومة في منطقة شوشا، وهي أحد أكثر المراكز الثقافية والتاريخية تفردا في أذربيجان، و ''الحفريات الأثرية'' في أغدم وغيره من الأراضي المحتلة في أذربيجان سوى إزالة أي علامات تشير إلى الجذور الثقافية والتاريخية الأذربيجانية لهاته المناطق. أما عن مصير التراث الأذربيجاني التاريخي والثقافي في أرمينيا، فإن المعالم التي كتِب لها البقاء حتى بداية النزاع جرى تدميرها لاحقا، مثل مسجد داميربولاغ في يريفان. ولاقت المساجد والمعالم الأذربيجانية الموجودة في أماكن أخرى من أرمينيا نفس المصير، إلى جانب المدافن

الأذربيجانية العتيقة منها والحديثة، وطمست أسماء الأماكن ذات الأصل الأذربيجاني كلها في أرمينيا الحالية (من أجل الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الحرب ضد التراث الثقافي الأذربيجاني، انظر الوثيقة A/62/691–S/2008/95).

وسيكون من المفيد والمجدي، بدلا من التعليق على التطورات التي حدثت في قضية راميل سافاروف، لو ذكر الممثل الدائم لأرمينيا أن رئيس بلده قد اعترف بما لا يترك مجالا للشك بمشاركته المباشرة في مجازر وحشية خلال النزاع أودت بحياة الآلاف من المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم أطفال ونساء ومسنون. ويمكن أيضا رؤية الدليل على هذه العلاقة الخاصة بين أرمينيا والإرهابيين ومجرمي الحرب مجسدا في تمجيدهم على مستوى الدولة، بما في ذلك جعلهم في مصاف الأبطال الوطنيين وتقليدهم أوسمة الدولة.

والرسالة الموجهة من الممثل الدائم لأرمينيا دلالة واضحة على المحاولات المتواصلة لتلك الدولة العضو الرامية إلى إحداث انطباع خاطئ عن الوضع الحقيقي على أرض الواقع وصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحاجة الملحة للتصدي للمشاكل الرئيسية الناجمة عن عدوانها المستمر على أذربيجان. ومن الواضح أن تأكيدات أرمينيا بشأن ما تقوم به أذربيجان من ''أعمال تخريبية وإرهابية'' و ''هجمات على مرافق الرعاية الصحية المدنية والمدارس ورياض الأطفال'' و ''تهديدات موجهة ضد الطائرات المدنية'' ليس سوى محض خيال ودليل آخر على محاولة يريفان غير المسؤولة والاستفزازية تضليل المجتمع الدولي.

وأثناء إعراب الممثل الدائم لأرمينيا عن الانشغال بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأرمن المقيمين في إقليم داغليك غاراباخ، أغفل ذكر حقوق وحريات السكان الأذربيجانيين الأكبر عددا بكثير في نفس المنطقة، والتي تم قمعها عمدا وبوحشية نتيجة طردهم القسري أثناء عدوان أرمينيا على أذربيجان. ومن الواضح أنه لا يمكن المطالبة بإضفاء طابع شرعي على امتيازات تتضمن في صلبها إنكار الحقوق والحريات الأساسية للآخرين بدافع التمييز.

وأشار الممثل الدائم لأرمينيا مرة أخرى، وبطريقة تخدم المصالح الذاتية، إلى مبدأ تقرير المصير. ومن الواضح أن أرمينيا تزايد بهذا المبدأ من أجل تحقيق هدف وحيد يتمثل في مواراة نتائج استخدامها غير المشروع للقوة والتطهير العرقي، وتحقيق ضم الأراضي الأذربيجانية المستولى عليها. وتحاول أرمينيا بالفعل، وفي مخالفة واضحة لمفهوم مبدأ تقرير المصير في القانون الدولي، فرض رأي مفاده أن بالإمكان تطبيق هذا المبدأ في شكل انفصال أحادي الجانب على أشخاص منتمين إلى الأقلية العرقية الأرمينية المقيمة في أذربيجان. والخطر هنا واضح. فإذا ما قبِل هذا النهج، فسيؤثر في القيمة الحقيقية لتقرير المصير كمبدأ،

وسيقوض وحدة جميع المجتمعات المتعددة الأعراق وسيؤدي إلى تصاعد التمييز والتعصب على أسس عرقية وإثنية ودينية وثقافية في جميع أنحاء العالم. ومبدأ تقرير المصير قائم في الواقع كقاعدة من قواعد القانون الدولي وهو، باعتباره كذلك، ينطبق على شعوب الأقاليم التي تعرف بأنها مستعمرة وعلى الشعوب الخاضعة لسطوة الأجنبي وهيمنته واستغلاله، بما في ذلك الشعوب الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. ولا مجال للشك في أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقلية الأرمينية المقيمين في إقليم ناغورني – كاراباخ في أذربيجان لا علاقة لهم بأي من فئات الشعوب هذه.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا في عدد من المناسبات في الماضي، فالعامل الحاسم في معالجة قضية تقرير المصير في ما يتعلق بالنزاع بين أذربيجان وأرمينيا هو أن جميع الإجراءات الهادفة إلى اقتطاع جزء من أراضي أذربيجان غير قانونية وتشكل انتهاكا للمعيار الأساسي المتعلق باحترام السلامة الإقليمية للدول، وانتهاكا لقواعد قطعية أخرى من القانون الدولي العام. وقد أكدت محكمة العدل الدولية مجددا في فتواها الصادرة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ أن الطابع غير القانوني لعمليات الانفصال الأحادية الجانب نابع من أنها ”ارتبطت أو قد تكون مرتبطة بالاستخدام غير القانوني للقوة أو بغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي العام، ولا سيما منها تلك التي لها طابع قطعي“. وعليه، فإن مطالبات أرمينيا، التي لجأت إلى الاستخدام غير المشروع للقوة بغية احتلال أراضي أذربيجان وارتكبت أشد الجرائم الدولية جسامة، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وحتى الإبادة الجماعية، هي مطالبات تتعارض مع القانون الدولي ولا يمكن أن تستند إليه.

وفي الوقت نفسه، فإن مفهوم تقرير المصير يفسح المجال لمشاركة الشعوب في حكم دولها. وفي هذا السياق، لسكان إقليم داغليك غاراباخ، بما في ذلك السكان الأرمن والأذربيجانيون على حد سواء، الحق في التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات، بما في ذلك الحق في تقرير المصير ضمن الحدود المعترف بها دوليا لجمهورية أذربيجان، وباعتبارهم جزءا من سكانها، وهو الموضوع الرئيسي للحق في تقرير المصير بموجب القانون الدولي.

ووفقا لما ذكره الممثل الدائم لأرمينيا، رحبت حكومة بلده بالبيانات التي قدمتها بشأن تسوية النزاع البلدانُ المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك، وكما تبين الممارسة، فإن التزامات أرمينيا هي دائما مختلفة عن أفعالها. وفي الواقع، فإن أرمينيا، بتجاهلها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتحديها لجهود السلام التي تقودها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وباستمرارها في احتلال أراضي أذربيجان بصورة غير قانونية، وبتعمدها حرمان أكثر من مليون من الأذربيجانيين اللاجئين

والمشردين داخليا من العودة إلى ديارهم، وباتباعها للإيديولوجية العنصرية، ومن خلال إساءة تفسير القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، تحدد بوضوح المسؤول فعليا عن تقويض السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

والواقع أن ما يزيد فعلا من حدة التوترات في المنطقة هو استمرار الاحتلال غير القانوني لأراضي أذربيجان والتمادي في الاستخفاف بحقوق الإنسان الأساسية للمشردين داخليا واللاجئين من الأذربيجانيين. وإن السبيل الوحيد للتصدي للتحديات والشواغل المطروحة والوصول إلى تسوية للنزاع هو كفالة إنهاء احتلال أراضي أذربيجان وتمكين السكان الذين شُرّدوا قسرا من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم دون مزيد من التأخير.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٤ و ٣٩ و ٦٧ و ٦٩ و ٨٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين **مهدييف**
السفير
الممثل الدائم